

تكيف أهداف التنمية المستدامة وانعكاسات جائحة كورونا (COVID-19)

– حالة الدول العربية –

Adapting the Sustainable Development Goals and Implications of the Coronavirus (COVID-) 19 Pandemic - The Case of Arab Countries -

د. براهيم زرزور^{1*}، ط.د. زرفاوي مصطفى²،

¹جامعة العربي التبسي-تبسة، zarzour.brahmi@univ-tebessa.dz

مخبر المقاوالتية وإدارة المنظمات

²جامعة العربي التبسي-تبسة، mostafa.zarfawi@univ-tebessa.dz

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة

تاريخ القبول: 2021/06/07

تاريخ الاستلام: 2021/05/08

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في الآثار المتوقعة لجائحة كورونا (COVID-19) على الدول العربية على مستوى أهم مؤشرات التنمية المستدامة، وفي ظل الأزمة التي يعيشها العالم جراء تفشي جائحة كورونا، وما تسببت فيه من ارتباك في مسارات أغلب القطاعات الحيوية. كانت آثارها جلية على مجموع القطاعات التي تعد المنطلق الأساس لدعم التنمية في جميع البلدان، الأمر الذي يجعل من التساؤل حول تأثير الجائحة على أهداف التنمية المستدامة أمر حتمي يحتاج إلى النقاش والدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن سياسات التنمية بشكل عام والمستدامة بشكل خاص في دول المنطقة العربية التي تزال مجزأة، ومعدلات الفقر وعدم المساواة بتزايد مستمر، ضعف أطر المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعف استدامة هياكل الإنتاج والاقتصاد، وخلق فرص العمل، وغير ذلك .

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة؛ جائحة كورونا (COVID-19)؛ أهداف التنمية المستدامة؛ الدول العربية.

تصنيف JEL: Q01؛ Q56.

Abstract :

This study aims to investigate the expected effects of the Coronavirus (COVID-19) pandemic on Arab countries at the level of the most important indicators of sustainable development, and in light of the crisis that the world is experiencing as a result of the outbreak of the Corona pandemic, and the confusion it caused in the paths of most vital sectors. Its effects were evident on all sectors, which are the basis for supporting development in all countries, which makes the question of the impact of the pandemic on the sustainable development goals inevitable and needs discussion and study. The study found a set of results, the most prominent of which was that development policies in general and sustainable in particular in the countries of the Arab region are still fragmented, poverty and inequality rates are constantly increasing, weak frameworks for participation in the implementation of sustainable development goals, poor sustainability of production structures and the economy, job creation, and more. that.

Keywords : Sustainable Development; Corona Pandemic (COVID- 19); Sustainable Development Goals; Arab Countries.

Jel Classification Codes : Q01 ؛Q56.

مقدمة

فرضت جائحة كورونا (COVID-19) ضغوطا واسعة على الصعيد العالمي وقلصت فرص التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط، وقد تقوض التداعيات المصاحبة للفيروس فرص تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة العالمية بحلول 2030، مع تفاقم حجم الخسائر التي أصابت كل الاقتصادات حول العالم.

وتشمل خطة التنمية المستدامة العالمية 2030 (التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015) نحو 17 هدفا للتنمية المستدامة و169 هدفا متصلا بها، كما تهدف إلى ضمان الوصول إلى جميع الأمم وكافة الأشخاص في كل مكان وإشراكهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن مع تفاقم الأوضاع الحالية أصبح من الصعب التزام أغلب الدول بالاستثمار في برامج الخطة، لا سيما في الدول الناشئة، ما يتطلب إعادة ترتيب الأولويات على الصعيد الوطني لكل دولة للتعافي أولا من التداعيات غير المسبوقة للجائحة.

1. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالآتي:

- إلى أي مدى تستطيع الدول العربية العمل على تكييف أهداف التنمية المستدامة

وتداعيات جائحة كورونا (COVID-19)؟

2. التساؤلات الفرعية للدراسة

يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية المتعلقة بالدراسة كما يلي:

- فيم تتمثل أبعاد التنمية المستدامة؟
- ما هو واقع الدول العربية من خلال المؤشرات المجسدة لأبعاد التنمية المستدامة؟
- أهم الآثار المتوقعة على أبعاد التنمية المستدامة في الدول العربية بسبب انتشار جائحة

كورونا (COVID-19)؟

3. أهمية الدراسة

أدت جائحة كورونا (COVID-19) إلى تعطيل النشاط الاقتصادي الاعتيادي والحياة اليومية العامة في جميع أنحاء العالم. وفي إطار التصدي لهذا الوباء، اتخذت العديد من حكومات العالم تدابير صارمة لمنع نقشي المرض، ولضمان الأداء السليم لنظام الرعاية الصحية وحماية الفئات الأكثر ضعفا. وبسبب تزايد حالة عدم اليقين والضعف الناجم عن إغلاق الأعمال التجارية، وفرض

قيود السفر وتدابير الاحتواء، فإن الآثار الاقتصادية قصيرة الأجل كانت بارزة على مستوى الإنتاج والعمالة وإنفاق المستهلكين والتجارة الدولية والأمن الغذائي والتعلم...، فجائحة كورونا (COVID-19) أكبر من أن تنحصر في أزمة صحية، فهي كارثة إنسانية تؤدي إلى تغيرات وتحولات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

- محاولة توضيح الإطار النظري للتنمية المستدامة وأبعادها.
- إن الجائحة يمكن اعتبارها فرصة لتجديد الالتزام بأهداف التنمية المستدامة.
- قد تكون للقوانين والضوابط الجديدة الموضوعة لاحتواء الجائحة آثارا سلبية طويلة المدى، الأمر الذي يستدعي ضرورة مساهمة الجميع لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة من أي وقت مضى.
- محاولة إبراز كيفية التكيف مع مستجدات وإفرازات الجائحة لتبني أبعاد التنمية المستدامة.

5. منهج الدراسة

تم الاعتماد على منهج التحليل الكيفي لمجموعة من البيانات والمعلومات الدولية المترجمة في مجموعة من مؤشرات تقيس أهداف التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا (COVID-19)، وكذا توقع الآثار المترتبة على قدرة الدول العربية على تحقيق هذه الأهداف.

7. هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: التنمية المستدامة (المفهوم، الأبعاد والأهداف)؛
- المحور الثاني: عرض أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية؛
- المحور الثالث: تكييف أهداف التنمية المستدامة وجائحة كورونا (COVID-19).

أولا: التنمية المستدامة (المفهوم، الأبعاد والأهداف)

لقد تطور مفهوم التنمية في الفكر التنموي فانتقل من تنمية اقتصادية بحتة إلى بشرية إلى مستدامة. كان ذلك نتيجة فشل خطط تنموية رسمت لمدى قصير، "بنيت أساسا على مفاهيم تركز على الجانب الاقتصادي في المقام الأول مهملة بذلك الجوانب الأخرى الاجتماعية والبيئية والسياسية لقضية التنمية." (صالح، 2006، صفحة 90).

1. تعريف التنمية المستدامة: للولوج في مفهوم التنمية المستدامة، حاول بعض الباحثين تحليل وتقسيم هذه العبارة إلى كلمتين، تمثلت الأولى في مصطلح التنمية حيث عرفت على أنها: "إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... لتكون في مستوى تطلعات الشعوب"، أما الكلمة الثانية فكانت المستدامة التي تعني الاستمرارية والتواصل دائماً حاضراً ومستقبلاً (خبابة و بوقرة، 2009، صفحة 354). ويعود مصطلح الاستدامة إلى العلم الإيكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة (نتيجة ديناميكيته) إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض (عثمان غنيم و أبو زنت، 2007، صفحة 23). أما في المفهوم التتموي فقد استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الإيكولوجية. وفي هذا الاتجاه عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، والذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تنظم استخدام الموارد البيئية و تميميتها (السروجي، 2009، صفحة 212).

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها "حلولاً منطقية لضمان استمرارية العيش من جيل إلى آخر، إذ تتطلب أن يعمل بالتناسب مع الزيادة السكانية، وأن يستند إلى منطق التوزيع العادل، وتحسين نوعية الحياة، وذلك بالتوازي مع عملية التطوير والنمو الاقتصادي، دون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية. وبهذه الصيغة تكون التنمية موجهة لفائدة المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة (عيشي، 2012، صفحة 136). وهناك من ينظر إليها على أنها عملية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتقنية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة

المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية (أبو المعاطي ، 2012، الصفحات 229-230).

يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة هي عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية التي تضمن الكفاءة الاستخدامية للموارد وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وما يترتب عن ذلك من تغيرات جوهرية في السلوك الاستهلاكي والأساليب الانتاجية والتكنولوجيات المرتبطة بها، ونظم توزيع الثروة والدخل على المستوى المجالي والقطاعي والزمني بشكل يضمن الاستدامة الاقتصادية والبيئية والسياسية وما يتعلق بها من استقلال وسيادة واستمرارية لمكوناتها في اطار مبادئ الحكم الراشد (صالح، 2008، صفحة 87).

إجمالاً يمكن القول أن التنمية المستدامة هي منهج تنموي بديل شامل يقوم على مبدأ الاستدامة وآلية التوازن بين الاقتصاد، البيئة والمجتمع لتحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية.

2. خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص أهمها:

- هي تنمية طويلة المدى وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساساً لها. فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.
- هي عملية متعددة ومتداخلة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والجوانب البيئية من جهة أخرى (خلوطة و قطاف، 2008، صفحة 05).
- تتميز بأنها عملية مستمرة وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكّن من إعادة استثمار جزء منه، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد (علام، 2003، صفحة 77).
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل هذه الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية فيما بينها.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على حضارة كل مجتمع.
- إن التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقراً، أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي (بوحروود و بن سديرة ، 2008، صفحة 06).

3. أبعاد التنمية المستدامة:

1.3. البعد البيئي: البيئة لفظ شائع الاستخدام يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها فنقول: البيئة الصناعية والبيئة الزراعية، والبيئة الصحية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية... وكذلك الحال بالنسبة للبيئة العمرانية. ويعني ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات... فالحديث عن مفهوم البيئة إذن هو الحديث عن مكوناتها الطبيعية وعن الظروف والعوامل التي تعيش فيها الكائنات الحية. وهكذا يمكن أن نقول: أن البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة حيث أن تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية. وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية ومتربطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه.

2.3. البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء...) فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته (عمل، ترقية...) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

3.3. البعد الاقتصادي: وينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

4.3. البعد المؤسسي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التنموية الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية.

وهناك من الباحثين والاقتصاديين من يضيف إلى هذه الأبعاد الثلاث أبعاد أخرى:

5.3. البعد السياسي: ذلك أن التنمية السياسية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة، لما للنظام السياسي من دور استراتيجي محوري في عملية التغيير المنشودة، فجانبا كبيرا من الإخفاق في الجهود التنموية يعود إلى تدهور كفاءة وأداء الأنظمة السياسية التي قادت عملية التغيير (صالحي، 2006، صفحة 147). ويهتم هذا البعد بتحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية، إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصادقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة. (صالحي ، 2008، صفحة

872) أما أهميته فتكمن في تجسيده الفعال لمعايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والبيئي.

6.3. البعد التكنولوجي: أو ما يعرف "بالبعد الإداري والتقني"، والذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة تتقل المجتمع إلى مرحلة التوفير في استخدام الموارد والطاقة، بهدف إنتاج حد أدنى من الملوثات والغازات، وتبني معايير تحد من تدفق النفايات بإعادة تدويرها والتخلص من الأخرى بطرائق سليمة بيئياً، مما يساعد على اتزان النظم البيئية (قاسم ، 2006، صفحة 36).

4. أهداف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها لتتلخص فيما يلي (عثمان و أبو زنت، 2010، الصفحات 30-31):

- تحقيق حياة أفضل للسكان: من خلال تنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا.
- احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان، وحمايتها تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع.
- توعية السكان بالمشاكل والمخاطر البيئية: فبالترقية تحدث تنمية مستدامة اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات.
- تحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد: فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكيلا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
- ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع: عن طريق توظيف هذه الوسائل واستغلالها بما يخدم تنمية الأفراد والمجتمع، وتحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون لها انعكاسات سلبية على المجتمع.
- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والتحكم في المشاكل البيئية الخاصة.

ثانيا: عرض أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية

يظهر التحليل، من الناحية الكمية، أن المنطقة العربية متأخرة في العديد من الأهداف الحاسمة، بما في ذلك الأهداف المعنية بالمساواة بين الجنسين، و فقر الدخل، وتغطية الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، والسلام والأمن، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والاستهلاك والإنتاج، وتغير المناخ، والجدول الموالي يعرض مؤشرات التنمية المستدامة في الدول العربية:

جدول(1): مؤشرات التنمية المستدامة للدول العربية

الدولة	الترتيب عربيا	تصنيف المؤشر العالمي (من 162 دولة)	نتيجة المؤشر (من 0 - 100)
الجزائر	1	53	71.1
تونس	2	63	70.0
الإمارات	3	65	69.7
المغرب	4	72	69.1
البحرين	5	76	68.7
الأردن	6	81	68.8
عمان	7	83	67.9
قطر	8	91	66.3
مصر	9	92	66.2
لبنان	10	94	65.7
السعودية	11	98	64.8
الكويت	12	106	63.5
العراق	13	117	60.8
سوريا	14	123	58.1
اليمن	15	133	53.7
موريتانيا	16	134	53.3
جزر القمر	17	137	53.0
جيبوتي	18	148	51.4

المصدر: تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019. باستثناء: السودان، فلسطين، ليبيا، الصومال.

برزت في عام 2019 خمس دول كقيادات إقليمية بمجموع 65 درجة أو أكثر - مما يعني أنها قد قطعت حوالي ثلثي الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه الدول هي "الجزائر

والإمارات والمغرب وتونس والأردن"، وتخلفت ثلاثة دول عن الركب حيث حققت أقل من 50% من أهداف التنمية المستدامة وهي "جزر القمر واليمن والصومال". وستحتاج هذه الدول إلى جهود هائلة على الصعيد المحلي ومن الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان عدم تخلفها عن الركب العالمي في مجال التنمية المستدامة. ويمكن عرض بعض مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة كما يلي:

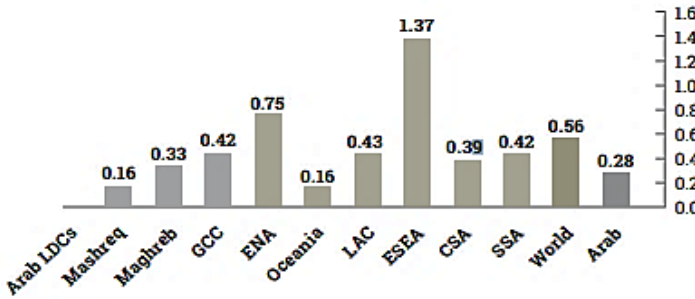
1. القضاء على الفقر: شهدت المنطقة العربية حالة الارتقاع الوحيدة في العالم في الفقر المدقع نتيجة للصراعات. فقد ارتفع عدد الفقراء، حسب خط الفقر المحدد بالعيش على 1.90 دولار في اليوم، من 4% في عام 2013 إلى 7.6% في عام (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020، صفحة 14). ويشكل قياس الهدف 01 في المنطقة العربية وفقا لإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة ما نسبته 40%، إذ لا يزال قياس الفقر في المنطقة العربية بأبعاده المختلفة مهمة صعبة، ولم يحدد سوى 12 بلدا عربيا خطا وطنيا للفقر، وعدد قليل منها يقيس الفقر بانتظام، ما يؤدي إلى نقص في المعلومات الأساسية وثغرات في رسم السياسات العامة لمكافحة الفقر (UNESCWA, 2017). ويستند الهدف 01 إلى فهم واسع النطاق للفقر ويتضمن أبعادا معقدة، بما في ذلك المساواة والإدماج في الحصول على الموارد، والخدمات، والمشاركة. وهو يشمل على نهج قائم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود، والاستدامة، وهو أيضا مهم جدا لتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 01 في المنطقة العربية نذكر (التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020، صفحة 16):

- ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل؛
- عدم دقة القياس وكفاية البيانات (طرق جمع البيانات، عدم ملائمة بعض المؤشرات،..
- عدم ملائمة الظروف والسياسات الاقتصادية؛
- ضيق مفهوم الحماية الاجتماعية؛
- تفاقم الفقر بسبب الصراع وما ينجم عنه من نزوح، مجاعة وأمراض وأمية.

2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة: تعتمد المنطقة العربية اعتمادا كبيرا على واردات الأغذية، ما يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية وبعدم التكافؤ في التبادل التجاري، والإنتاجية الزراعية منخفضة في كثير من البلدان وكثيرا ما تكون الممارسات الزراعية غير مستدامة، ما يحّد من توفر الغذاء بكلفة ميسورة في الأجلين المتوسط والطويل. وتؤدي ندرة المياه وتغيّر المناخ والتوسع الحضري المتزايد إلى تفاقم هذا الوضع. حيث تسجل البلدان

العربية الأقل نمواً أعلى معدلات نقص التغذية في العالم، وقد طال 25.2% من السكان في السودان في عام 2016، و34.4% من السكان في اليمن (FAO and ESCWA, 2017). وبلغ نقص التغذية مستويات مرتفعة في بلدان أخرى، منها العراق حيث طال 27.7% من السكان. ويعيش معظم الذين يعانون نقص التغذية في المناطق الريفية، حيث الزراعة هي مورد الرزق الأساسي للكثيرين. وتسهم الزراعة بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، ومع ذلك فهي المصدر الرئيسي لفرص عمل نحو 38% من السكان ومورد الرزق الأساسي لهم (UNESCWA, 2017). وتسهم بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً (World Bank, 2019)، كما تتراوح نسبة التشغيل في القطاع الزراعي من مجموع التشغيل بين 9.4% في الجزائر و19% في العراق ونحو 38% في المغرب. وفي البلدان الأقل نمواً تتأخر هذه النسبة 35% في اليمن، و40 إلى 50% في جزر القمر وجيبوتي والسودان وموريتانيا؛ و72% في الصومال (FAO and Bank World, 2019). ويعتبر الاستثمار العام في الزراعة في المنطقة منخفضاً مقارنة بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبلغ مؤشر التوجه الزراعي 0.28 فقط (يحسب مؤشر التوجه الزراعي كنسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة مقسومة على نسبة إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي)، ويعادل نصف المتوسط العالمي.

الشكل (1): مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية

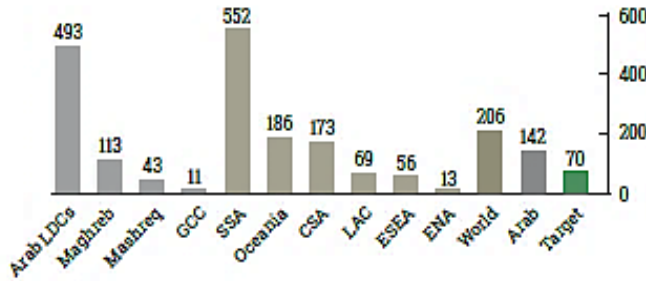


Source: Nations United Division Statistics, 2019b.

3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية: شهدت المنطقة العربية في العقود الأخيرة تحسناً كبيراً في المؤشرات الصحية الرئيسية، ولا سيما بانخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة. لكن مستويات الصحة والرفاه لا تزال على تفاوت كبير داخل البلدان وفي ما بينها، فالخدمات الصحية مجزأة، تعمل غالباً حسب العرض لا الحاجة، والتباين في التغطية الصحية الشاملة كبير داخل البلدان وفي ما بينها كما بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وتركز غالبية النظم

الصحية على الخدمات العلاجية بدلا من الرعاية الأولية والوقائية، ولا تراعي بالقدر الكافي المحددات الاجتماعية للصحة، حيث سجلت المنطقة تقدما في الحد من معدلات وفيات الأمهات، ولكن المتوسط الإقليمي العام بقي عند 142 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي في عام 2015، وهو ضعف المقصد العالمي. وسجلت البلدان العربية الأقل نموا ثاني أعلى معدل لوفيات الأمهات في العالم بلغ 493 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي (UNESCWA, 2019).

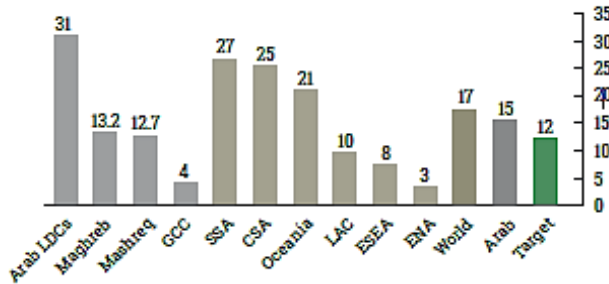
الشكل (2): نسبة الوفيات النفاسية (لكل 100,000 مولود حي)



Source: Nations United Division Statistics, 2019b.

كما نسجل انخفاض معدل وفيات المواليد بسرعة أقل من معدل وفيات الأطفال، حيث في عام 2017، يمثل أكثر من 45% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وكان التفاوت كبير بين دول المنطقة، ففي بعض البلدان الأقل نموا أعلى المعدلات في العالم، وهي تفوق ضعف المقصد المعني بخفض العدد إلى 31 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي (WHO, 2019).

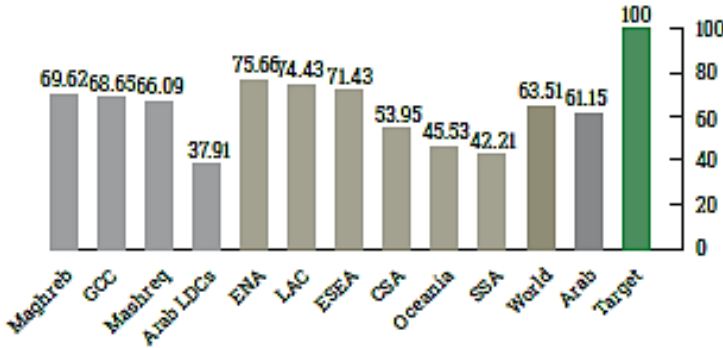
الشكل (3): معدل وفيات المواليد (الوفيات لكل 1,000 مولود حي)



Source: Nations United Division Statistics, 2019b.

كما بلغ متوسط مؤشر التغطية الصحية الشاملة في المنطقة العربية في عام 2015 نحو 61% ، أي أقل من المتوسط العالمي بثلاث نقاط مئوية. وتتراوح معدلات التغطية بين 22% و 23% في الصومال وموريتانيا و 77% في الكويت وقطر (WHO, 2019).

الشكل (4): مؤشر تغطية الخدمات الصحية الشاملة (من 0 إلى 100)



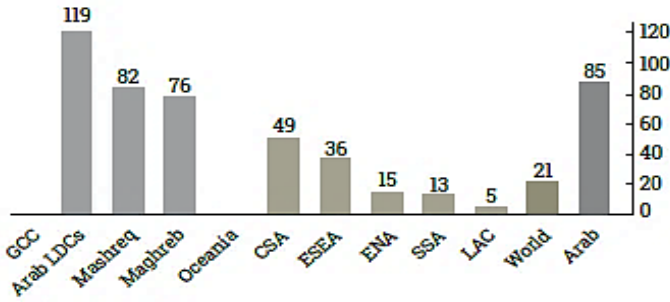
Source: Nations United Division Statistics, 2019b.

4. ضمان تعليم جيد منصف وشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة: لم يحقق التعليم كامل قدرته في إحداث التحوّل المنشود على الرغم من زيادة معدّلات الالتحاق بالمدارس وزيادة الاستثمار في التعليم في المنطقة العربية. وتكمن التحديات الأساسية في قدم أساليب التدريس والتعلّم وسوء نوعيتها، وانعدام المساواة في فرص التعليم، وكذلك في البنى التحتية. حيث يتجاوز عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في المنطقة 16 مليون طفل، 10% منهم في سن التعليم الابتدائي، و 32% في سن التعليم الثانوي (UNESCO, 2018). كما يتجاوز عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس في المنطقة 16 مليون طفل، 10% منهم في سن التعليم الابتدائي، و 32% في سن التعليم الثانوي. حيث ينهي نحو 84% من التلاميذ التعليم الابتدائي، في حين ينهي أقل من 40% التعليم الثانوي (UNESCO, 2018)، و لا يزال التعليم والتدريب التقني والمهني متدني الجودة، فنثالث الخريجين فقط مهياً لدخول سوق العمل (Rupert & John, 2017, pp. 197-203)، كما تساهم الدراسة لسنة إضافية في زيادة أجر الفرد بنحو 5.4% في البلدان العربية، مقابل متوسط عالمي قدره 7% (UNICEF.ORG, 2019). كذلك تم تسجيل تفوق نسبة الشباب خارج القوى العاملة والتعليم والتدريب 18% ، وتبلغ 10% بين الذكور و 27% بين الإناث. (ILO.ORG, 2017).

5. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها إدارة مستدامة: تواجه المنطقة العربية في ندرة المياه تحدياً كبيراً، يتفاقم بفعل التداخل عبر الحدود، والاحتلال والصراع، وتغير المناخ، وكذلك

بفعل النمو السكاني والتوسع العمراني، حيث تحل المنطقة العربية الصدارة عالمياً من حيث ندرة المياه العذبة. فمن أصل 22 بلداً عربياً، يصنف 18 بلداً دون العتبة السنوية لندرة موارد المياه العذبة المتجددة، أي دون 1000 متر مكعب للفرد سنوياً، كما تصنف 13 دولة دون العتبة المطلقة لندرة المياه العذبة، أي دون 500 متر مكعب للفرد سنوياً، إضافة إلى حوالي 60% من المياه ينبع من خارج حدود المنطقة، وهو ما يزيد الاعتماد على مصادر المياه الخارجية. (FAO, 2016)

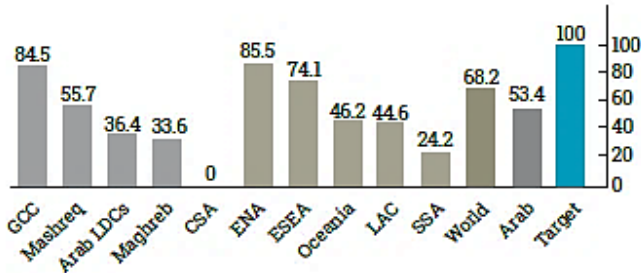
الشكل (5): سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (بالنسبة المئوية)



Source: www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdpd_13_inventory_e.pdf.

حيث تستهلك الزراعة 80% من المياه في المنطقة، ومع ذلك فإن إنتاجية المياه منخفضة، ويؤدي انعدام الكفاءة في الري إلى هدر كميات كبيرة، تقدر بنحو 60%، أما فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي تشير التقديرات إلى أن 70.5 مليون شخص لا يحصلون على الحد الأدنى الأساسي من خدمات الصرف الصحي في المنطقة، و47.5 مليون شخص لا يحصلون على خدمات مياه الشرب (WHO, 2018) والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل (5): سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة (بالنسبة المئوية)

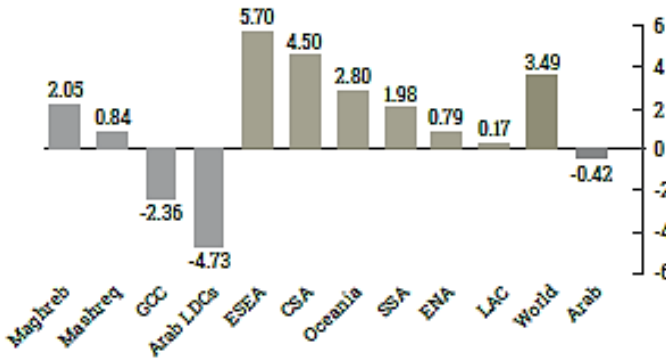


Source: www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/jmp_arab_region_sn_apshot_20march2018_0.pdf

ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالي المياه وخدمات الصرف الصحي هياكل فعالة لحوكمة المياه داخل البلدان وفي ما بينها، واستراتيجيات تربط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي. والمنطقة في حاجة ملحة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية، والتكنولوجيات الملائمة، واستخدام موارد المياه غير التقليدية بهدف تحسين الإنتاجية والاستدامة.

6. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والمستدام والعمل اللائق: لم يكن النمو الاقتصادي في البلدان العربية بالتوازن المناسب لتلبية الطلب على فرص العمل المنتجة والعمل اللائق. فالتخطيط الاقتصادي يكاد يكون في معزل عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي يمكن أن تعزز المساواة وتحقق الازدهار. ويؤدي الإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات المتدنية الإنتاجية، وسوق العمل المحفوفة بالإشكاليات، إلى المزيد من العوائق أمام جهود التقدم في تحقيق النمو المستدام. سجّل معدّل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة ناهزت (-0.49%) في المنطقة بين عامي 2013 و2017، مقابل متوسط عالمي بلغ 3.5% وسجل متوسط البلدان العربية الأقل نمواً (-4.02%)، مبتعداً عن الهدف العالمي البالغ 7% كحد أدنى. (ESCWA, 2017). كما سجل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي 2013 و2017، متوسطاً حسابياً بلغ 0.96% في البلدان العربية الخالية من الصراعات و (-3.44%) في البلدان المتضررة من الصراعات. (International Labour Organization, 2017) وكان أداء حركة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بطيئاً أو ضعيفاً، على مدى العقد الماضي، وسجل أكثر من نصف البلدان معدلات سلبية. كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (6): المعدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل للفترة (2013-2017)



Source: http://siteresources.worldbank.org/Resources/Financial_Flagsip:Report2019/pdf

ثالثاً: تكيف أهداف التنمية المستدامة وجائحة كورونا (COVID-19)

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعطيل النشاط الاقتصادي الاعتيادي والحياة اليومية العامة في جميع أنحاء العالم. وفي إطار التصدي لهذا الوباء، اتخذت العديد من حكومات العالم تدابير صارمة لمنع تفشي الوباء، ولضمان الأداء السليم لنظام الرعاية الصحية وحماية الفئات الأكثر ضعفاً. ومع ذلك، فبسبب تزايد حالة عدم اليقين والضعف الناجم عن إغلاق الأعمال التجارية، وفرض قيود السفر وتدابير الاحتواء، فإن الآثار الاقتصادية قصيرة الأجل وشيكة من حيث انخفاض الإنتاج والاستثمارات والأرباح بشكل يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة.

إن جائحة كوفيد-19 أكبر من أن تنحصر في أزمة صحية، فهي كارثة إنسانية تؤدي إلى تغيرات وتحولات هاجمت قلب المجتمعات واقتصاداتها. وتشير الوقائع إلى أن الفقراء والفئات المحرومة هم الذين يتكبدون بشكل أكبر عبء الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية للفيروس في جميع أنحاء العالم، مما يستوجب وضع تدابير وقائية علاجية عاجلة وفعالة (UNDESA, 2020).

تقدر الأمم المتحدة أن ما يقرب من نصف عمال العالم قد يفقدون وظائفهم بسبب الاقطاعات والآثار الاقتصادية الأخرى الناجمة عن تفشي الوباء. وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي لعامي 2020 و 2021 بخصوص آفاق النمو أن العالم قد دخل في حالة ركود بمستوى أسوأ من أزمة 2008 (Georgieva, 2020)، كما أنه من المتوقع أن تتكشم الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة (0.1%-) حيث من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.2%-) في عام 2020، وسيكون التأثير الاقتصادي للوباء كبيراً على الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات والأمم. وفقاً لتوقعات الاقتصاد العالمي، ستهدى جائحة كوفيد-19 بـ 49 مليون شخصاً إلى حافة الفقر المدقع بحلول نهاية عام 2020.

والدول العربية غير محصنة ضد موجات الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة وكما هو الوضع في العديد من البلدان الأخرى حول العالم، شهدت آثار جماعية سلبية ومفرطة لهذا الفيروس على اقتصاداتها ومجتمعاتها. والتي أثرت بشكل سلبي على جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والتي يمكن حصرها في الآتي:

- تتسبب الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في المنطقة من خلال الصدمات المترامنة، بما في ذلك انخفاض في الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية. بسبب انخفاض

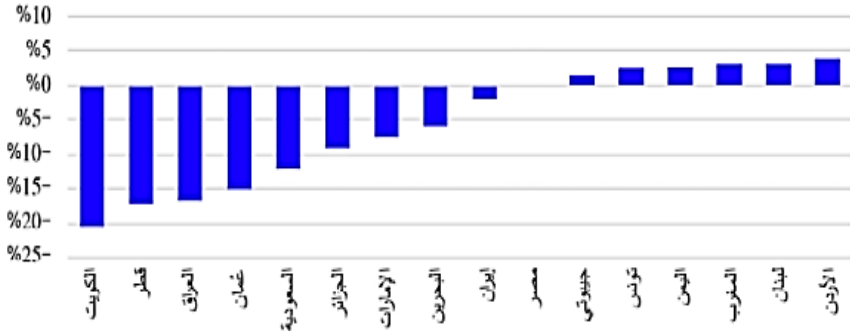
الطلب العالمي، انخفضت أسعار السلع وأحجامها. مع اتساع النقائات الإحصائية وأوجه الهشاشة المالية البدائية (لا سيما فيما يتعلق بحالات الإفلاس والقروض متعثرة التسديد والحصول على الائتمان)، ازدادت ضعف الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الأزمات.

- بحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا، من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية في عام 2020 ما لا يقل 42 مليار دولار. مع اتساع رقعة هذا الوباء في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات الكبرى، ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يخشى أن تزداد خسائر الدخل في المنطقة (الإسكوا، 2020).

- أدى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط. وازداد هذا الانخفاض حدة نتيجة لحرب أسعار النفط، مما أدى إلى خسارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصافية نحو 17 مليار دولار تقريباً خلال السداسي الأول 2020. وإذا بقيت أسعار النفط على حالها، فستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريباً كل يوم، والأرباح التي تجنيها الدول المستوردة للنفط في المنطقة من هذه الأسعار ضئيلة مقارنة بخسائر الدول المصدرة (UNDP, 2020).

الشكل (7): تقدير الأثر المباشر لانهايار أسعار النفط على الدخل الحقيقي

(التغير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



Source: <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/coping-with-a-dual-shock-coronavirus-covid-19-and-oil-prices>

- بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار، مما سيهدد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير. ومن المتوقع أن تخسر حكومات المنطقة إيرادات جمركية تصل إلى 1.8 مليار دولار. ويخشى أن تكون البلدان التي تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام للإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضرراً من هذه الآثار المالية (الإسكوا، 2020).

- في الفترة الممتدة بين جانفي وماي 2020، سجلت الشركات في المنطقة العربية خسائر هائلة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 700 مليار دولار. وتعايد الخسائر في ثروة هذه الشركات نسبة 13.2% من إجمالي ثروة المنطقة (الإسكوا، 2020).
- من المتوقع أن تخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وخلافا لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، سيؤثر فيروس كورونا سلبا على فرص العمل في القطاعات كافة، ولاسيما قطاع الخدمات، نتيجة لممارسة التباعد الاجتماعي. على الصعيد العالمي، انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدل النصف. ونظرا إلى أن هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، فأي تأثيرات وخيمة تطل نشاطه ستترجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف (الإسكوا، 2020).
- قد تتقلص الطبقة المتوسطة في المنطقة العربية أكثر فأكثر، مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شبك الفقر. ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا سلبا على الأجور وتدفق التحويلات. وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدة على الفئات الضعيفة، ولاسيما النساء والشباب والعاملين في القطاع غير النظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية ولا من التأمين ضد البطالة. وتتفاقم التحديات بسبب عدم تقديم حد أدنى من الحماية الاجتماعية في بعض الدول العربية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعاني 1.9 مليون شخص إضافي من نقص التغذية في المنطقة (الزهراني، 2020، صفحة 16).
- قد تشهد المنطقة العربية نقصا في الغذاء إذا استمر وباء كورونا لفترة أطول في العالم. فسلسل إنتاج الغذاء وتوريده ونقله وتوزيعه ستتأثر سلبا إذا طال انتشار هذا الوباء العالمي، مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الغذائية من الدول المنتجة للغذاء. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في عديد من دول المنطقة، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الأغذية، لا سيما المواد الغذائية الأساسية وتلك الغنية بالبروتينات. فالمنطقة تستورد 65% من القمح الذي تحتاج إليه، وتتفق ما مجموعه 110 مليار دولار على الواردات الغذائية (الإسكوا، 2020).
- يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة العربية. حوالي 24 مليونا من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إما لاجئون وإما نازحون داخليا. والوباء يهدد حصولهم عليها، سواء تعلقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الإمدادات الطبية أو الخدمات الصحية. وقد تكون لتعطيل البرامج الإنسانية عواقب وخيمة على الملايين

من الناس. ولا تستطيع الدول المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا، وذلك بفعل تدمير البنية التحتية الصحية، ونزوح عديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم (جامعة الدول العربية ، 2018) .

- تواجه المرأة في المنطقة العربية مخاطر إضافية نتيجة لانتشار وباء كورونا. فمعظم العاملين في مجال الرعاية الصحية ممرضات وقابلات قانونيات وموظفات دعم، ولذلك النساء أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا. ومن المتوقع أن تزداد قابلية تعرض المرأة للعنف المنزلي، الذي تعاني منه في الأصل 37% من النساء في الدول العربية (الإسكوا، 2020)، من دون أن تتمكن آليات الانصاف والحماية من الاستجابة لهذا الارتفاع في حالات العنف، نتيجة للعزلة الاجتماعية التي يفرضها الوباء.

خاتمة

تعاني بلدان المنطقة بمستويات متفاوتة من تداعيات وآثار جائحة كورونا (COVID-19) وليس من السهل حصرها لأن الفيروس لا يزال ينتشر وبدرجات متباينة من الحدة. لكن الصدمة التي خلفها تفشي المرض على مستوى العرض والطلب تستلزم تدخلات حازمة على صعيد السياسات النقدية والمالية لتفادي حدوث موجة ثانية والتعرض لصدمة أقوى من الأولى، وللتخفيف من حدة الآثار السلبية على مختلف الفئات الاجتماعية، ولإنعاش دورة الأنشطة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنجاعة اللازمة. الأمر الذي يستوجب تكيف هذه الأهداف وتداعيات الجائحة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تسببت جائحة فيروس كورونا في صدمة شديدة على جانب العرض أدت إلى زيادة معدلات البطالة والفقر، الأمر الذي يؤدي إلى إفلاس الأسر والشركات مع وقوع أضرار دائمة على الاقتصاد والمجتمع.
- سياسات التنمية في دول المنطقة العربية لا تزال مجزأة، مما يجعل من نهج تضافر جهود المجتمع ككل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لم يرق بعد إلى التنفيذ.
- لا تزال جهود التنوع في اقتصاديات الدول العربية بعيدة عن الاستدامة والإنتاجية.
- عدم الاستقرار وطابع الصراع الذي تشهده بعض البلدان في المنطقة عرقلت مسيرة تجسيد أهداف التنمية المستدامة بل بددت مكاسب التنمية، وتلقي بعبئها على المستقبل.
- ضعف الاستثمار في القطاع الصحي أدى إلى ضعف القدرات في مواجهة جائحة كورونا.

وبناء عليه يمكن تقديم جملة من المقترحات أهمها:

- استمرارية وسائل الربط لأغراض التجارة والاستثمار، مع ضمان الحفاظ على سير عمل سلاسل الإمدادات الغذائية خاصة، والعمل على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال سلاسل الإمداد.
- تعبئة المجتمعات المحلية لتنفيذ مخططات الحماية الاجتماعية، عبر إطلاق حزم حوافز مالية تضمن عدم إغفال أي جهة بالتزامن، وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها؛
- الاستثمار في البنية التحتية الصحية وتعزيز الإنتاج المحلي للمعدات الحيوية، مع الرفع من مستوى التمويل لخدمات الرعاية الصحية، وتعزيز خدمات الصحة الإلكترونية؛
- الجمع بين السياسات المالية والاجتماعية ومبادرات المجتمع المدني، مع تقديم الحماية والدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الالتزام بمواصلة الاستثمار في قطاع التعليم ودعمه ماليا؛

قائمة المراجع:

1. صالح، صالح. (2008). الملتقى الدولي: حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر. الجزء الأول: جامعة فريحات عباس، سطيف.
2. صالح، صالح. (2006). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
3. عثمان، م. غ. & أبو زنت، م. (2010). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار الصفا.
4. عثمان غنيم، م. أبو زنت، م. (2007). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان، الأردن.
5. علام، س. ط. (2003). التنمية والدولة. القاهرة: دار طبية للنشر.
6. عيشي، ص. (2012). الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قلمة يومي 03-04 ديسمبر، ص.: التنمية المستدامة في المنهج الاسلامي. جامعة قلمة.
7. قاسم، خ. م. (2006). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الإسكوا. (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة، التقرير العربي للتنمية المستدامة. (2020). تاريخ الاطلاع: 10 أفريل 2020 <https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/ar/ASDR2020-Final-Online.pdf>
8. Georgieva, K. (2020). Opening Remarks at a Press Briefing following a Conference. IMFC. the International Monetary and Financial Committee (IMFC).
9. Rupert, M., & John, F. (2017). Introduction and Overview: TVET in the Middle East—Issues, Concerns and Prospects. International Journal of Training Research, 15(3), 197–203.

10. World Bank. (2019). (2019). "World Development Indicators DataBank". Retrieved 16 July 2019.
<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on>.
11. FAO. (2016). Retrieved from www.fao.org AQUASTAT database:
www.fao.org/nr/water/aquastat/data/query/index.html?lang=en.
12. ESCWA. (2017). Retrieved from Transport and Connectivity to Global Value Chains: Illustrations from the Arab Region:
www.unescwa.org/files/publications/files/transport-connectivity-global-value-chains-english_0.pdf.
13. FAO and ESCWA. (2017). Retrieved from 2030 Horizon Arab www.unescwa.org:
www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-horizon-2030-prospects-enhancing-food-security-arab-region-english_0.pdf.
14. ILO.ORG . (2017). Récupéré sur Global Employment Trends for Youth 2017—Paths to a Better Working Future: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_598669.pdf.
15. International Labour Organization. (2017). Retrieved from (2017b). "Population and Labour Force Statistics". ILOSTAT. <https://ilostat.ilo.org/topics/population-and-labour-force/>: <https://ilostat.ilo.org/topics/population-and-labour-force/>.
16. UNESCWA. (2019). Population and Development Report Issue No. 8: Prospects of Ageing with Dignity in the Arab Region
www.unescwa.org/publications/population-development-report-8.
17. UNESCO. (2018). Retrieved from Global Education Indicators 2018:
<http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/sdg4-data-book-2018-en.pdf>.
18. UNESCO. (2018). Retrieved from "SDG 4 Data Book: Global Education Indicators 2018" <http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/sdg4-data-book-2018-en.pdf>.
19. WHO. (2018). Retrieved from A Snapshot of Drinking Water, Sanitation and Hygiene in the Arab Region:
www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/jmp_arab_region_snapshot_20march2018_0.pdf.
20. FAO and Bank World. (2019). *The Grain Chain: Food Security and Managing Wheat Imports in Arab Countries* The Grain Chain:
[www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/MENA-WB-The Grain Chain_ENG_.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/templates/tci/pdf/MENA-WB-The_Grain_Chain_ENG_.pdf).
21. UNICEF.ORG. (2019). Récupéré sur "MENA Generation 2030 - Investing in Children and Youth Today to Secure a Prosperous Region Tomorrow.":
<https://data.unicef.org/wp-content/uploads/2019/06/MENA-Gen2030-April2019.pdf>.
22. WHO. (2019). Retrieved from www.emro.who.int:
<https://apps.who.int/iris/handle/10665/311328>.
23. (2020). UNDESA. UNDESA. United Nations Department.
24. (2020). UNDP.